الاجتماع المشترك غير الرسمي السادس لمجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
30 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2022

استجابة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لأزمة الأمن الغذائي العالمية

1- ظهرت أزمة عالمية في تكلفة المعيشة - بسبب مجموعة من العوامل لم نشهدها منذ جيل واحد على الأقل- مما أدى إلى تفاقم آثار جائحة كوفيد-19 وتعريض للخطر الأرواح وسبل العيش والآمال في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأدت الحرب في أوكرانيا بين اثنين من العناصر الفاعلة الرئيسية في سوق المنتجات الزراعية والغذائية وسوق الطاقة، والنزاعات المحلية إلى تفاقم الأزمات المتداخلة المتعلقة بالأغذية والطاقة والتمويل. فقد ارتفعت أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، مما تسبب في أزمة في الحصول على الأغذية، إلى جانب زيادة عامة في الجوع والفقر وعدم المساواة. وتآكلت قدرة العديد من البلدان على تحمل الصدمات المتعددة، وتواجه استراتيجيات البلدان الطويلة الأجل من أجل التنمية المستدامة تحديات بسبب حالات الطوارئ الإنسانية القصيرة الأجل .

2- وأصبحت هشاشة النظم الغذائية الزراعية، بما في ذلك سلاسل الإمدادات الغذائية، مصدر قلق عالمي. ونظرا لأن تعقيد أزمة الأمن الغذائي العالمية وتعدد طبقاتها تتطلب استجابة جماعية، أعادت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها توجيه جهودها، وظهر زخم جديد للتعاون. وتستند الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى البيانات والتحليلات الخاصة بكل منها وترصد بشكل مشترك آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، فضلا عن التضخم الآخذ في الارتفاع على نطاق أوسع، على الأمن الغذائي. ومن خلال تدخلات فردية ومشتركة، بما في ذلك مع جهات أخرى، تستجيب الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للأزمة من خلال توجيه وقيادة التدخلات الطارئة القصيرة الأجل، مع السعي لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

3- وفي مواجهة الأزمة وارتفاع تكاليف التشغيل، تواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تنفيذ البرامج مع بعضها البعض ومع الشركاء الآخرين الذين يدعمون جهود الحكومات لمعالجة آثار الصدمات المختلفة التي ظهرت كأزمة حالية.[1] وفي هذا الصدد، تعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على الحفاظ على التعاون القوي بينها وزيادة تعزيزه، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات والتحليلات المشتركة بانتظام، وتحسين الانخراط المشترك في المنتديات العالمية المتعددة الأطراف، وتنسيق الأنشطة على المستوى القطري. وتشمل هذه الجهود المنسقة، من بين غيرها على ما يلي:

- *فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالأغذية والطاقة والتمويل*: يضمن هذا الفريق قيادة سياسية رفيعة المستوى للتصدي للتحديات المترابطة للأمن الغذائي والطاقة والتمويل، ويهدف إلى تنسيق الاستجابة العالمية. وتساهم جميع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها في الفريق الذي يهدف إلى وضع حلول منسقة للأزمات المترابطة بالتعاون مع الحكومات والنظام المتعدد الأطراف والمصارف الإنمائية والهيئات الأكاديمية.

[1] تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

- *مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية*: يعمل المركز الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) ومنظمة الصحة العالمية، وبالتعاون مع فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالأغذية والطاقة والتمويل، على دعم الحكومات الوطنية في مسارات تحويل نظمها الغذائية التي يمكن أن تكون جزءا رئيسيا من استراتيجيات للتغلب على الأزمة الحالية وبناء القدرة على الصمود في المستقبل.

- *البعثة المعنية بالقدرة على الصمود في مجال الأغذية والزراعة*: أعلنت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع شركاء الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وشركاء مجموعة الدول السبع. وتدعم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها كل ركيزة من ركائز المبادرة: منظمة الأغذية والزراعة (الشفافية - إنتاج ونشر بيانات التجارة من خلال نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإنتاج الزراعي المحلي القادر على الصمود)؛ و**البرنامج** (التضامن).

- *التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي*: أطلقت هذه المبادرة الرئاسة الألمانية لمجموعة الدول السبع، وتهدف إلى تحفيز الاستجابة الفورية والمشتركة لأزمة الغذاء العالمية. وتساهم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها معا من خلال مبادرة التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي لضمان التعاون والتنسيق الوثيقين، فضلا عن تحسين نظم الحماية الاجتماعية والزراعية والغذائية من خلال التدخلات المتوسطة والطويلة الأجل.

- *لجنة الأمن الغذائي العالمي*: توفر لجنة الأمن الغذائي العالمي منصة للمناقشة والتنسيق من أجل تعزيز العمل التعاوني بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، ورابطات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وأثبتت لجنة الأمن الغذائي العالمي بذلك أنها أداة رئيسية للتعاون بين البلدان التي تتخذ من روما مقرا لها فيما يتعلق بأزمة الغذاء العالمية. ويعزز الحوار بشأن البنود الموضوعية التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي من خلال المنصة المتعدد أصحاب المصلحة للجنة الأمن الغذائي العالمي دور الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها كجهات فاعلة محورية في الاستجابة للأزمات. وتواصل لجنة الأمن الغذائي العالمي أداء دور في الاستجابة العالمية من خلال المشاركة الفعلية في فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وتقدم تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز في مكافحة الأزمة من خلال المحافل الإقليمية والعالمية، بما في ذلك المناسبات الرفيعة المستوى. وشملت هذه الأنشطة هذا العام الحدث الخاص الرفيع المستوى الذي عقد تحت عنوان "حان وقت العمل سوية: تنسيق استجابات السياسات العالمية لأزمة الأغذية العالمية" الذي استضافته لجنة الأمن الغذائي العالمي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

- *نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية*: تهدف هذه المبادرة، التي أطلقها وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في عام 2011، إلى تحسين شفافية أسواق الأغذية واستجابة السياسات للأمن الغذائي. كما يوفر نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية منصة فريدة للحوار والتنسيق بشأن السياسات بين الأعضاء (بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوكرانيا). وتتألف الأمانة المشتركة بين الوكالات لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، من 10 مؤسسات دولية، بما فيها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

- *البيانات المشتركة لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، و**البرنامج**، ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية*: صدر بيانان في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2022 يدعوان إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لأزمة الأمن الغذائي العالمية، ويحددان أربعة مجالات عمل رئيسية، هي: دعم الإنتاج والتجارة الفعالين؛ وتحسين الشفافية؛ وتسريع الابتكار والتخطيط المشترك والاستثمار في تحويل النظم الغذائية.

- *مجموعة الأمن الغذائي وسبل العيش*: بقيادة منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**، ينصب التركيز الرئيسي لمجموعة الأمن الغذائي وسبل العيش على ضمان حصول الفئات الأكثر ضعفا على المساعدة الغذائية المنقذة للحياة وتعزيز صمود السكان الضعفاء والمتضررين من النزاعات من خلال تعزيز قدراتهم من خلال استعادة سبل العيش الزراعية وغير الزراعية.

- *الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية*: تمثل هذه الشبكة التي يشترك في قيادها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**، مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تشكل منصة لتنسيق عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لمنع الأزمات الغذائية والاستعداد لها والاستجابة لها ودعم تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع. وفي عام 2022، عقدت الشبكة العالمية حوارين وزاريين إقليميين في شرق وغرب أفريقيا حول معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد. وأصدرت الشبكة العالمية التقرير العالمي السنوي عن الأزمات الغذائية في مايو/أيار 2022، وتحديثا له في منتصف العام في سبتمبر/أيلول 2022، وثلاثة أعداد من تقرير بؤر الجوع الساخنة، وعددين من تقرير رصد الأزمات الغذائية في البلدان التي لديها تقييمات لحالات النزاع، وسيجري إصدار تقرير ثالث في الأسابيع المقبلة. وهذه التقارير هامة جدا لإثراء المناقشات وتوجيه الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- *تقييم الأثر البشري المتعدد القطاعات*: يدعم **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة بشكل مشترك مكون الأمن الغذائي وسبل العيش التابع للأمم المتحدة من تقييم الأثر البشري المتعدد القطاعات لتقييم الأثر العام للحرب على السكان من خلال مؤشرات مثل مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي ومؤشر استراتيجية التصدي والإنفاق على الأغذية.

- استجابت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** والشركاء الآخرين في التنمية، لطلبات حكومات مختارة لمرافقتها في جهودها للانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة وقادرة على الصمود (ويمثل ذلك متابعة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 وتقييمات النظم الزراعية والغذائية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة).

4- وللمضي قدما، وتطلعا إلى عام 2023، ستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها المساهمة في المبادرات العالمية، مع بعضها البعض وبالتعاون أيضا مع الشركاء الآخرين، لضمان الاتساق والأثر.

5- وعلى سبيل المثال، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو إحدى المؤسسات المالية الدولية المدرجة في خطة عمل المؤسسات المالية الدولية. وستدعم منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** تنفيذ خطة عمل المؤسسات المالية الدولية، وسيعملان مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشركاء المؤسسات المالية الدولية الآخرين مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، للاستفادة من الأدوات والبرامج الحالية لضمان امتلاك الحكومات للموارد المالية التي تمكنها من الاستجابة للصدمات التي تواجهها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المبادرات الجديدة الأخرى التي قد تشهد مشاركة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مثل المرفق الأفريقي لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ التابع لبنك التنمية الأفريقي.

6- وستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وداخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان تنسيق جهودها. وينطبق ذلك على الوكالات الشريكة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذين يستجيبون أيضا للأزمات بمبادراتهم الخاصة بالأمن الغذائي وتغير المناخ والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود. وسيضمن العمل معا داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية تجنب التداخل والازدواجية، وتوسيع نطاق المبادرات الحالية وتنفيذ البرامج الجديدة بالاستناد إلى المزايا النسبية.

7- وستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تقديم بيانات عن الفقر المدقع وسوء التغذية من خلال عدد من المنشورات. وتشمل هذه المنشورات *نقاط الجوع الساخنة: إنذارات مبكرة من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن انعدام الأمن*

الغذائي الحاد، والتقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** عن *رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد حالات نزاع*، *وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، *والتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية* الذي أصدرته الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. وستظل هذه التقارير تشكل موارد هامة لتحليل الاتجاهات والتطورات ولصياغة السياسات والتخطيط لها.

8- وستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التواصل مع الشركاء بشأن الاستجابة الجارية والاحتياجات المستقبلية المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية. وعلى سبيل المثال، اجتمعت بالفعل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع الوكالات الثنائية لمناقشة التحديات والأولويات وفرص التعاون الراهنة.

9- وأخيرا، ستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها دعوة الحكومات في مختلف المنتديات السياسية الرفيعة المستوى مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لأمم المتحدة ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، ولجنة الأمن الغذائي العالمي واجتماعات الهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن المسائل والقضايا الناشئة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، مثل:

- دعم الإنتاج والتجارة الفعالين، وتحسين شفافية الأسواق الزراعية والغذائية، وتسريع الابتكار والتخطيط المشترك والاستثمار في تحويل النظم الغذائية؛[2]
- التركيز على دعم البلدان المعرضة بشدة لخطر المجاعة والتي في حاجة عاجلة إلى المساعدة؛
- تكثيف الاستجابة الإنسانية في جميع السياقات الإنسانية؛
- تجنب القيود المفروضة على التصدير وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة، بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، لتحقيق الاستقرار في أسواق الأغذية وأسعار السلع؛
- تعزيز سلاسل القيمة المحلية من خلال تشجيع زيادة الإنتاج المحلي، ودعم على وجه الخصوص أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين والتعاونيات ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق، وتعزيز روابط السوق المحلية، والحد من الفاقد من الأغذية؛
- استعادة توافر المدخلات والقدرة على تحمل تكاليفها، بما في ذلك الأسمدة، وتعزيز زيادة كفاءة الاستخدام، من خلال دعم النهج المبتكرة لتطوير نظم مدخلات شاملة للجميع ومستدامة ؛
- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الموجهة وتوسيعها في المناطق الريفية والحضرية؛
- الاستثمار في الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الريفية بحيث لا تتم زراعة الأغذية فحسب، بل يمكن تخزينها وتجهيزها ونقلها بكفاءة؛
- دعم البلدان حتى تكون مجهزة بالموارد المالية والحيز المالي والأموال اللازمة لضمان الأمن الغذائي لسكانها ؛
- دعم تعزيز الحلول السياسية لإنهاء النزاعات الآن.

[2] البيان المشترك الثاني لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي و**البرنامج** ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية.